



الاعمال على ما قصدنا ان نعرض له من مباحث الايمان شرع في تحقيقه مثل ذلك فقال  
 والاسلام ما سئلنا الحق بعد مثل حركتها الملم قبلها مسته او هو لغتة الحضور  
 والانتقاء ولا نزاع في مقابرة حقيقتها الحقيقية الايمان بحسب المصلحة  
 فان الاسلام عبارة عن الحضور والانتقاء والايان عبارة عن الحضور بق  
 وظاهر ذلك انما في الشرح فقد اختلف في بيان حقيقتة قد ذهب  
 جمهور المشايخ الى مخالفتها المهور الايمان وان الايمان اذ عان القلب  
 والاسلام انتياد الظاهر على ما بينه تحقيقه في المهور انما على هذا غير  
 مستحسن وان كانا مثلا زمين وذهب جمهور المحققين الى اتحادهما  
 بمعنى واحد وانما يراه في الشرح ونسما وبهما بحسب الوجود بعيني  
 ان كل من اضعف باحدهما فهو اضعف بالآخر قال في شرح المناصر  
 الجمهوري على ان الايمان والاسلام واحد وان معنى اشتبه بما جابى النبي  
 صلى الله عليه وسلم صدقته ومعنى استلته له سلمته ولا يظهر بينهما كبير  
 فرق وجوهما في المعنى الاعتقادي والانتقاء والانتقاء والانتقاء والانتقاء  
 لا يفتقر بحسب الشرح مؤمن وعدمه انتقاء بر على ما نال في المنتصر في الاسان  
 من قبيل لا اسما المترادفة فكل مؤمن مسلم وكل مسلم مؤمن لان الايمان  
 اسم لشدة بقاء فيهما من المعقول والانتقاء على وجهه انما هو الذي  
 وان له الخلق والامر لا يشرى له في ذلك والاسلام اسلام المراد  
 بكتيبتها فله تعالى بالعمودية له من غير شريك خلاصا من طريقه المراد  
 سماعا على واحد ولو كانا اسمين لم يمتنع من اتحاد وجود واحد  
 يرد في الآخر والوجود مؤمن ليس بمسئل ومسلم ليس مؤمن فكل واحد  
 في الله سوا الاخره حكم ليس للاخر وهذا باطل قطعا وقال في الكفاية الايمان  
 هو تصديق الله تعالى فيما اخبر من امره ونواهييه والاسلام تصديق  
 الانتقاء والحضور لا يوصيه وذا لا يتحقق الا بتقوى الامر والنهي في الايمان  
 لا يفتقر عن الاسلام حكما فلا يفتقر اليه وانما كان المراد به الاتحاد هذا  
 الذي صح التمسك فيه بالاجماع على انه يمتنع ان ياتى احد بجميع ما اعتنى  
 في الاسلام ولا يكون مؤمنا وعلى انه ليس له من حكم لا يكون للمسلم بالعلم  
 وعلى ان ادراك الايمان دار الاسلام وبما تكسب وعلى ان الناس كانوا في عهد  
 النبي صلى الله عليه وسلم ثلاث فرق مؤمن وكافر وساقط ولا رابع لهم  
 والمؤمنين استدلوا بالقرآن وجمعا من احوالهم ان الايمان لو كان غير  
 الاسلام ليقبل من مشيئة الغلاة تعالى ومن يبيع عمه الاسلام جربا قال  
 يقبل منه والذم باطل بالاشفاق واعترض بان يجوز ان يكونه على  
 من يوما لكن لا يكون غير بمعنى ما يصح التمسك كما عده لكونه ادين عبارة  
 عن الطاعة على ما سبق وقد عرفت ما فيه بل المراد بالدين الملة والفرقة

الثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم والايمان كذلك وان الشبهة في الظاهر  
 اصل الشرح دين الاسلام ولم يبع الايمان وذلك لان الشبهة في الظاهر  
 في طريقتة النبي صلى الله عليه وسلم واعتبار الاضائة البحتي صدر بمثل  
 اسم الدين محمد صلى الله عليه وسلم والظن الايمان في فعل الايمان من حيث  
 الاضائة اليه ولم يصح عن قوله الاسم للدين ولما اكثره بفتنة الايمان  
 الي ذكر المشايخ مثل اسنوا بالله ورسوله وغير ذلك بخلافه في الظاهر  
 انه لو كان غير لم يصح استنثا احد من الاخر والامر بالاسلام لفظ له  
 ثلثي في اخر جملته كان فيهما من المؤمنين فما وجدنا فيهما غير بيت من  
 المسلمين اي فلم نجد من كان فيهما من المؤمنين الا اهل بيت من المسلمين  
 واعترض بانما يكفي لصحة الاستنثا الاجازة والفتوى لا يفتقر بدخل  
 المستثنى تحت الاستثنى منه ولا يتوقف على اتحاد المهور وقد عرفت ان  
 المراد بالاتحاد عدم التفرق بمعنى لا تتفكك نعم لو قيل انه لا يتوقف  
 على المساواة ايضا بل يصح كون المؤمن اعلم فذلك لا يخرج من العلم قبل  
 انكرك الا بعضا لاختلافه لكان سنيا لا باعكس على ما سبق في بعض الاوهام  
 ذهبا الى صحة قولنا اخرجه من العلم انكركه البعض الناس وقد  
 يستدل بسوق احد الاسمين مساناة الاخره لفظه تعالى بمؤثر عليك  
 ان اسلوا قبل ان تقوا على اسلامكم بل ادد من عليك ان تعلمه للايمان  
 ان كنتم صادقين ان تسع الامن يؤمن باياتنا وهم مسلمون بل يما الدين  
 اسوا اتقوا احد حتى تقا نروا لا تؤمنوا الا وانتم مسلمون قولوا اسنا بالله  
 وما انزل اليه ونحن له مسلمون في غيره ذلك من الايات التي قد  
 علم مما مر انه با تفاق الفول من استبان في لا يصح شرا ان يحكم على احد  
 بان مؤمن وليس بمسلم ولا بان مؤمن وليس بمسلم وان الاتحاد المراد منه  
 لا يتلوا نورا ونسما وي خارجا لا مؤمنا كما يقدر اليه قول الكفاية الايمان  
 هو تصديق الله تعالى فيما اخبر من امره ونواهييه والاسلام هو  
 الانتقاء والحضور لا يوصيه وذا لا يتحقق الا بتقوى الامر والنهي في الايمان  
 لا يفتقر عن الاسلام حكما فلا يفتقر اليه ومن انتبته الفتاوى قوله انما حكم  
 من امن ولم يسلم او اسلم ولم يؤمن فاذا ثبت لاحدهما حكما ليس ثباته للاخر  
 حكمه بطلان قوله وذهب المشهور وبعض المعتزلة الى تقا برهما فهو  
 مع صحة استنكاح احدهما غير الاخر نظرا الى ان لفظ الايمان ينبغي عن  
 بعضه دون ذم اخرا منه تعالى به على المستتر معلوم والظن الاسلام  
 عن المنسليم والانتقاء ومنفرد المنفرد بناسه ان يكون لفظ الايمان  
 ومنفرد المنسليم والامر والنهي وتساكبا فان احداهما لفظ الايمان  
 كقولنا تعالى فانك الاعراب اسما قبل ان تؤمنوا ولكن غفرنا لاسلمنا وبطفت

الثابتة